



مخطط الاستراتيجية القطرية لباكستان

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩ - ٢٢/١٠/١٩٩٩

الموجز

تتدرج باكستان في عداد البلدان بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها ٤٦٠ دولاراً سنوياً، وهي تستورد نحو ١٥ في المائة من غذائها الأساسي وهو القمح. وتواجه باكستان تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية جسيمة، إذ تشير تقديرات البنك الدولي في عام ١٩٩٨ إلى أن زهاء ٣٠ مليون نسمة أو ٢٣ في المائة من السكان يعيشون في ظل "الفقر الاستهلاكي" (وهو مقياس يعبر عن المستوى الأدنى المطلوب من الاستهلاك الخاص). والفقراء في باكستان معظمهم من سكان الريف ومن النساء إذ يعاني نحو ٥٢ في المائة من النساء في باكستان من "الافتقار إلى الفرص" (وهو مؤشر تجمعي لمؤشرات الصحة والتعليم والدخل) مقارنة بنسبة لا تتعدى ٣٧ في المائة في صفوف الرجال. وبحول الفقر الاستهلاكي دون تغلب الفقراء الجوعى على عقبة الافتقار إلى الفرص. ولذلك فإن الاستراتيجية القطرية الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي في باكستان ستركز على مراعاة احتياجات النساء والأطفال الذين يعوزهم الغذاء بحيث يقدر على الاستفادة من فرص التنمية.

ويعتزم برنامج الأغذية العالمي تعديل نشاطه البرامجي في باكستان بحيث يتوافق مع قرارات المجلس التنفيذي بشأن سياسات المعونة الغذائية والتنمية. وبما أن الاهتمام الحالي بالنساء والفتيات لا يزال جوهرياً فإن التركيز على القطاعات الاجتماعية سيظل قائماً. ويعني ذلك أن دعم البرنامج لتعليم الفتيات سوف يزداد دقة بينما ستعادي صياغة الدعم المقدم للقطاع الصحي نظراً لضرورة تغييره تغييراً أساسياً. أما دعم البرنامج الحالي لإدارة الموارد الطبيعية فسوف يستعاض عنه بمجموعة جديدة من الأنشطة التي تستهدف تكوين الأصول لصالح المرأة الريفية.

وعلى برنامج الأغذية العالمي أن يكفل أن تصل المعونة الغذائية لأكثر الناس عوزاً ولذلك ينوي البرنامج استعمال أساليب تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها لتعزيز عملية انتقاء المناطق الجغرافية، وتوجيه الدعم نحو أكثر النساء والأطفال احتياجاً للغذاء في داخل هذه المناطق الجغرافية. وتعتبر الشراكة بالغة الأهمية للتنمية وعليه، فإن برنامج الأغذية العالمي سوف يلجأ إلى المناهج القائمة على المشاركة من أجل تحديد الاحتياجات الخاصة للمنتفعين مع التعاون مع الحكومة وشركاء التنمية الآخرين للتأكد من أن المعونة الغذائية التي يقدمها تكفل لهؤلاء المنتفعين الاستفادة من فرص التنمية. ويعني اعتماد هذا النهج توسيع دائرة الشركاء الحالية بغية حث سلطات الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية على المشاركة النشطة.

يتماشى النهج المقترح مع الرؤية الاستراتيجية لحكومة باكستان وسياساتها وأولوياتها الوطنية، كما يعد استكمالاً مباشراً لاشترك برنامج الأغذية العالمي في التقديرات القطرية المشتركة. وسيقوم البرنامج بهيكل البرنامج القطري في سياق إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة الذي ستوضع للمسات الأخيرة عليه في بحر الشهور القليلة القادمة.

مخططات الإستراتيجية

البند ٥ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس للنظر فيها



Distribution: GENERAL

WFP/EB.3/99/5/1

9 September 1999

ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

المدير عمليات الإقليم : Ms. J. Cheng-Hopkins رقم الهاتف: 066513-2209

منسق عمليات باكستان: Ms. B. Bonneveau رقم الهاتف: 066513-2743

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2641).



مقدمة

١- تعد فرص التنمية في باكستان بعيدة كل البعد عن النساء الفقيرات وأطفالهن ولا سيما الفتيات، إذ تزداد احتمالات أن يتعرضن للجوع وسوء التغذية، وهو عبء سينهضن به طوال حياتهن بينما تقل احتمالات حصولهن على خدمات التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأساسية، وهي من لوازم تجاوز الفقر، ولذلك فالنساء أضعف مجموعة في المجتمع بأي مقياس من المقاييس. والمرأة اليوم في باكستان أفقر من الرجل، وحالتها الصحية أكثر اعتلالاً وحظها من التعليم أقل مقارنة بأوضاع عام ١٩٧٥. ويعاني نحو ٣٠ مليون نسمة من الفقر الاستهلاكي، بينما يربو عدد من يعاني الافتقار إلى الفرصة على ٦٠ مليون نسمة، وهم في عداد النساء وأهل الريف على نحو فائق. ينطلق المخطط الاستراتيجية القطرية المعروض في إطار الجيل الثاني من موضوع تأنيث الفقر ويعمل على معالجة المشكلات الأساسية الملحة التي تواجه النساء والفتيات، أي التعليم والخدمات الصحية على وجه الخصوص. يتضمن المخطط كذلك برنامجاً جديداً يستهدف مساعدة المرأة الريفية على تكوين الأصول، بالتعويل على المناهج القائمة على مشاركة المستفيدين، ويفتح باب البحث في القيام بأنشطة ريادية في مجال المعونة الغذائية في المناطق الحضرية وهي مشكلة تتذر بالوقوع. ويترتب على ما تقدم أن استراتيجية المساعدة الراهنة التي يوفرها البرنامج لباكستان قد أدخل عليها تغييرات واسعة شأنها شأن البرنامج القطري المقبل.

انعدام الأمن الغذائي والفقر الجوعى

٢- باكستان من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي ٤٦٠ دولاراً سنوياً. ويعيش ثلثا السكان في الريف ويعتمد ٤٦ في المائة منهم على الزراعة، فضلاً عن أعباء اللاجئين الأفغان التي تنوء بهياكل الرعاية الاجتماعية الهزيلة.

٣- تواجه باكستان تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية جسيمة. ثمة أوجه مشرقة على سبيل المثال انخفضت نسبة من لا يجد كفايته من الغذاء من قرابة ٢٧ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى نحو ٢١ في المائة في عام ١٩٩٥. ومع ذلك تورد وثيقة الحكومة المعنونة برنامج باكستان للعام ٢٠١٠ الملاحظة التالية: "لا يزال المجتمع راكداً في مستنقعات الجهل والمرض والفقر والتعصب والفساد والظلم والتخلف"^(١) على الرغم من مرور نصف قرن على الاستقلال.

التوقعات الاقتصادية

٤- تشير مجمل المؤشرات إلى تباطؤ الاقتصاد بشكل عام إذ يسجل الناتج المحلي الإجمالي نسبة نمو قدرها نحو ٤ في المائة في عام ١٩٩٨-١٩٩٩ مقارنة بنسبة ٥.٥ في المائة تقريباً في عام ١٩٩٧-١٩٩٨. وانخفضت نسبة الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الشهور السبعة الأولى من عام ١٩٩٩ بمقدار ٥٧ في المائة على مدى السنوات الثلاث الماضية. وهبطت كذلك الاحتياطات من النقد الأجنبي. والأرجح في ظل الأزمة الاقتصادية الطاحنة ألا تتمكن الحكومة من استيراد ما تحتاج إليه من سلع غذائية ولا سيما وأنها بصدد تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي الذي فوضها فيه صندوق النقد الدولي. وتشير تقديرات مركز السياسة الاجتماعية والتنمية إلى احتمالات أن ترتفع نسبة أثر الفقر في

(١) برنامج باكستان للعام ٢٠١٠، ١٩٩٨، حكومة باكستان، وزارة التخطيط والتنمية.



عام ١٩٩٨-١٩٩٩ بمعنى زيادة نسبة الفقر في عموم السكان بمقدار ١,٥ في المائة، أي ما يقارب ٢ مليون نسمة أو عبارة أخرى أن ينضم نحو ٢ مليون نسمة إلى الكتلة الواقعة تحت حد الفقر.

الوضع الغذائي

٥- المشكلة الغذائية المزمنة في باكستان هي أن الغذاء ليس في متناول الفقراء. فالبلاد تنتج معظم محصولها الغذائي الأساسي وهو القمح وتستورد ما تحتاج إليه (أي حوالي ١٥ في المائة) لتغطية الطلب في السوق المحلية بأسعار معقولة. وشبكة التسويق جيدة إذ إن الغذاء متاح لما يزيد على ٩٩ في المائة من السكان في جميع الأوقات (بعض سكان المناطق الشمالية النائية تعزلهم الثلوج في الشتاء) إلا أن السكان يعانون الفقر المدقع حتى أن أكثر من نصفهم ينفقون ٥٠ في المائة من دخلهم على الأقل على الغذاء فيما يصعب على الكثيرين شراء كفايتهم من الغذاء. ليست الكوارث الطبيعية من الظواهر المتكررة إذ لا تتعدى نسبة المتضررين من الفيضانات والجفاف والزلازل مجتمعة ١,٥ في المائة من السكان كل عام.

٦- تنتج باكستان نحو ١٦ إلى ١٧ مليون طن من القمح سنوياً. بينما استوردت من ٢ إلى ٣ ملايين طن سنوياً على مدى السنوات الأخيرة. وينتظر أن تبلغ احتياجات باكستان من القمح المستورد في العام المقبل من ٣ إلى ٤ ملايين طن نظراً لاحتمالات انخفاض المحصول المحلي.

الفقر في باكستان

يفتقر زهاء ٥٠ في المائة من السكان إلى الفرص - أي أنهم لا ينالون ثمار التنمية بسبب الأمية، واعتلال الصحة، وسوء التغذية والفقر.

٤٢ مليون نسمة (أي ٣٠ في المائة) فقراء الدخل

٤٧ مليون بالغ (أي ٦٢ في المائة) أميون

منهم ٢٩ مليون امرأة (أي ٧٦ في المائة)

٨ مليون طفل لا يترددون على المدارس

٦١ مليون نسمة (أي ٤٥ في المائة) يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب

٥٤ مليون نسمة (أي ٤٠ في المائة) يتمتعون بالخدمات الصحية

٩ مليون طفل دون الخامسة (أي ٣٨ في المائة من الفئة العمرية ما دون الخامسة) يعانون سوء التغذية.

المؤشرات الاجتماعية

٧- انخفاض معدل تنمية الموارد البشرية آثار مؤذية على آفاق النمو الاقتصادي في البلاد إذ تقضي المستويات التعليمية والصحية المتدنية على إمكانات زيادة الإنتاجية. فالإلمام بالقراءة والكتابة لا يتعدى ٤٠,٩ في المائة من السكان (٢٥,٤ في المائة بالنسبة للمرأة) مقارنة بنسبة ٨٤,٤ في المائة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، فيما يبلغ



بالكاد ٨ في المائة بالنسبة للمرأة الريفية^(١). وتبلغ نسبة القيد بالمدارس الابتدائية ٧٠ في المائة، وبالنسبة للبنات ٦٢ في المائة لا غير مقارنة بنسبة ٨٠ في المائة للأولاد^(٢).

٨- يعد معدل وفيات الأطفال مرتفعا للغاية (وهو ١٠٥ لكل ١٠٠٠ مولود) مقارنة بالبلدان الصناعية (وهو ٦ لكل ١٠٠٠) وبالبلدان النامية (وهو ٦٦ لكل ١٠٠٠). وتصل معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى حدود مزعجة^(٣) (بمعنى أن ٧٠٠٠ ٠٠٠ طفل يموتون سنويا وأن سوء التغذية من عوامل ذلك في ٥٤ في المائة من الحالات).

مقاييس الفقر

٩- المؤشرات الاجتماعية في باكستان من أكثر المؤشرات تدنيا في العالم النامي، وهي مقياس لأشكال الحرمان المختلفة التي تعد السبب الحقيقي لفقر الإنسان في باكستان.

مقاييس الفقر في باكستان (النسبة المئوية للسكان دون حد الفقر)

٢٣	الفقر الاستهلاكي
٢٩	الاحتياجات الأساسية
٣٠	فقر الدخل
٤٤	الافتقار إلى الفرص
٤٦	الرقم الدليلي للفقر

١٠- أشكال الحرمان البشري المختلفة هي التي تؤدي إلى عدم توافر الدخل والحاجات الأساسية وذلك بسبب الافتقار إلى الفرص في أحيان عديدة. ويعاني نصف أهل باكستان تقريبا من الافتقار إلى الفرص^(١) - أي عدم الاستفادة من ثمار التنمية بسبب الأمية، واعتلال الصحة، وسوء التغذية والفقر. ويعاني قطاع عريض من السكان مزيجا من نقص الاستهلاك الغذائي وتدني المؤشرات الاجتماعية.

١١- لعل الفقر الاستهلاكي^(٤) - وهو من معوقات استغلال الفرص - خير مؤشر بديل للتعبير عن انعدام الأمن الغذائي نظرا للبيانات المحدودة المتاحة عن باكستان. ويعرف البنك الدولي الفقر الاستهلاكي على أنه "الحد الذي تتخفف فيه مستويات الاستهلاك الخاص الفعلية للأسر وللأفراد عن "خط الفقر"، وهو الحد الأدنى المقبول للاستهلاك الخاص في نظر المجتمع". ولا يأخذ تعريف البنك الدولي في الحسبان عناصر أساسية مثل الصحة والتعليم، وهما تدرجان في إطار مقياس أعرض "للتنمية البشرية"، على أن القدرة على شراء الطعام تظل هي المحك الأساسي في نهاية المطاف.

١٢- انطلاقا من تقرير البنك الدولي عن تقديرات الفقر في باكستان لعام ١٩٩٥ يجوز القول إن ٢٣ في المائة من سكان باكستان أي نحو ٣٠ مليون نسمة كانوا يعانون من الفقر الاستهلاكي في عام ١٩٩٨^(٥). وتزداد نسبتهم بشكل واضح في الريف في صفوف النساء كما أن أسرهم أكبر من المتوسط في الغالب وتقل حظوظهم من التعليم.

(١) سياسة التعليم الوطنية ١٩٩٨ - ٢٠١٠، حكومة باكستان، ص ١٩.

(٢) تقرير باكستان الاقتصادي، البنك الدولي، ٧ أبريل/نيسان ١٩٩٩.

(٣) قضايا القطاع الاجتماعي في باكستان: استعراض، بنك التنمية الآسيوي، ١٩٩٧، ص ٢٢.

(٤) التنمية البشرية في جنوب آسيا، محبوب الحق، ١٩٩٨، ص ١٧.

(٥) تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام ١٩٩٥، تقديرات الفقر في باكستان.



١٤- يفقد ما بين ٧٠ إلى ٨٠ مليون نسمة إلى التعليم أو الخدمات الصحية. وبذلك يجد برنامج الأغذية العالمي نشاطه مجالاً طبيعياً بين ٣٠ مليون نسمة لا يجدون الكفاية من الغذاء وبين الأعداد الهائلة المحرومة من ثمار التنمية، مع التركيز على وضع النساء والأطفال، محور اهتمام البرنامج.

وضع المرأة

١٤- الفتيات والنساء أفقر مجموعة في المجتمع الباكستاني، فأكثر من نصف النساء في باكستان يعانين الافتقار إلى الفرص مقارنة بثلاث الرجال. أما بالنسبة للتعليم، الذي وصفه تقرير التنمية البشرية في جنوب آسيا بأنه "أفزع أشكال الحرمان"، فالهوة تتسع فتبلغ ٧٢ في المائة في حالة النساء مقارنة بنسبة ٤٧ في المائة في حالة الرجال^(١). وتتضح حدة المشكلة من المقارنات مع البلدان الأخرى، إذ يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن باكستان تحتل المرتبة ١٣١ من أصل ١٦٣ بلدا وضعت على مقياس للتنمية على أساس نوع الجنس، وهو يراعي المتغيرات المتعلقة بالصحة، والتعليم والدخل. وعلى مقياس آخر خاص بتمكين المرأة، وهو يقيس عوامل مختلفة مثل عدد المقاعد في البرلمان، والقيادات الإدارية النسائية في القطاع العام والخاص، احتلت باكستان المرتبة رقم ١٠٠ من أصل ١٠٢ بلدا مصنفاً.

الوجه النسائي للفقر

المرأة في باكستان اليوم مقارنة بعام ١٩٧٥، أفقر وأضعف وأقل حظاً من التعليم عن الرجل؛ أكثر من نصف الحوامل يعانين من فقر الدم (الأنيميا)؛ عدد النساء المتوقع ألا يبلغن سن الأربعين يفوق عدد الرجال، وهي من علامات الإهمال والقمع؛ نحو ٢٩ في المائة من النساء محرومات من الرعاية الصحية؛ لا يتجاوز معدل النشاط الاقتصادي عند المرأة (سن الخامسة عشرة) نسبة ١٤ في المائة.

١٥- يورد التقرير المرفوع من حكومة باكستان إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بكين، ١٩٩٥) أن "استقلال المرأة وتطورها بات من القضايا الجوهرية التي أخذت الأمة في إدراكها شيئاً فشيئاً على مدى العقدين المنصرمين". ويذكر التقرير كذلك "تزايد المؤشرات الدالة على أن النساء والفتيات في الأسر الفقيرة يتحملن نصيباً عظيماً من أعباء الفقر"، ويعانين "وطأة الهياكل الأبوية القمعية، والمعايير التقليدية الصارمة، والعادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية الخانقة"^(٢).

١٦- على أن مقياس استهلاك الأسرة أو دخل الأسرة لا تفصح بالكامل عن الفروق فيما بين الأسر إذ يفوتها على سبيل المثال مراعاة أن الفتيات يحصلن على نوعية أدنى من الغذاء عن الأولاد^(٣)، أو أن المرأة لا تشارك إلا بنصيب قليل في اتخاذ القرارات على مستوى الأسرة. ومع أن المرأة تتمتع بمزية بيولوجية في أنحاء أخرى من العالم فإن كلا

(١) المصدر المذكور

(٢) تقرير باكستان الوطني، المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بكين، حكومة باكستان، وزارة النهوض بالمرأة وشؤون الشباب، سبتمبر/أيلول ١٩٩٥، ص ١ وص ٢.

(٣) مالك وأفتاب وسلطانة، ١٩٩٤، مذكورة في التقديرات القطرية المشتركة.



من النسبة بين النساء والرجال ومتوسط العمر المرتقب للمرأة في باكستان لا تعبر هذه الحقيقة كما يتبين من تخلف النسبة في باكستان وهي ٩٣ امرأة لكل ١٠٠ رجل مقارنة بالنسبة العالمية وهي ١٠٦ امرأة لكل ١٠٠ رجل.

سياسات الحكومة وأولوياتها

١٧- وضعت الحكومة الجديدة التي جرى انتخابها في شباط/فبراير ١٩٩٧ سلسلة من الإصلاحات بغرض تدعيم الاقتصاد ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي وذلك من خلال خفض الضرائب والرسوم الجمركية فضلا عن عمليات خصخصة واسعة النطاق في قطاعي البنوك والطاقة. وفي عام ١٩٩٨، قامت الحكومة بنشر برنامجها الطموح وعنوانه برنامج باكستان للعام ٢٠١٠ الذي يعلن صراحة أن هدفه هو إنشاء مجتمع يقوم على المعرفة والعدل والتسامح والعمل ويحقق الرخاء بحلول العام ٢٠١٠. وكان هذا هو الإطار الأوسع الذي أعدت فيه الحكومة الخطة الخمسية التاسعة (١٩٩٨-٢٠٠٣)، إلى جانب وثائق أساسية لوضع السياسات المطلوبة دعما لقطاعي الصحة والتعليم.

١٨- يضع برنامج باكستان للعام ٢٠١٠ أمام القطاع الاجتماعي عددا من الأهداف بغرض الحد من أثر الفقر، منها خفض نسبة من لا يلبي حاجاته الأساسية من ٤٦ في المائة في ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى ٢٥ في المائة في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وإلى ١٥ في المائة بحلول ٢٠١٠، وزيادة عدد المقيدون في المدارس الابتدائية من ١٥ مليون في ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى ٢٠ مليون في ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وإلى ٢٥,٩ مليون بحلول ٢٠١٠ مع أن اختلالات النسبة بين الرجال إلى النساء ستظل واضحة في نهاية الفترة، رفع عدد المحصنين من الأطفال من ١٦ مليون في ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى ٢٠ مليون في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٢٢ مليون بحلول ٢٠١٠، وخفض معدل وفيات الأطفال إلى ٨٠ لكل ١٠٠٠ مولود في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وإلى ٦٠ لكل ١٠٠٠ مولود بحلول ٢٠١٠.

١٩- تميل الحكومات والجهات المانحة إلى الاهتمام المتزايد بمفهوم "الناس في القلب" على حد تسمية وكالات الأمم المتحدة العاملة في باكستان أي تلبية الاحتياجات المحددة للنساء والأطفال، ويتحقق جزء من ذلك بإشراك الناس مباشرة في تصميم مشروعات التنمية اللامركزية وتنفيذها.

٢٠- وتتضمن أنظمة التموين تقديم الغذاء الأساسي المدعوم إذ تتدخل الحكومة أساسا بشراء القمح المنتج محليا بأسعار دعم ثابتة، ثم تستورد القمح المطلوب لتلبية احتياجات السوق المحلية ثم تحدد سعر التجزئة المضمون بالنسبة للدقيق. وتدعم الحكومة كلا من سعر شراء القمح وسعر بيع التجزئة حتى تضمن مستويات مقبولة لأسعار التجزئة. ومن المؤسف أن أزمة ضعف التمويل الحادة تحيق بمخطط الرفاه الحكومي المفترض أن يزود المجموعات المحتاجة بشيء من النقد وبذلك فإنه لا يساعد سوى نسبة قليلة من السكان.

أطراف أخرى مشاركة في جهود التنمية

٢١- لا تستطيع الحكومة وحدها أن تحد من الفقر من خلال إفساح فرص التنمية أمام الفقراء. فالحد من الفقر يستلزم مشاركة المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمساعدة الخارجية. ويعد برنامج العمل الاجتماعي إطارا لجهود المشاركة إذ دبر ٨ مليارات دولار من الحكومة والجهات المانحة لتوفير الخدمات الاجتماعية بكفاءة تكاليفية أعلى ومشاركة أوسع. ويفتح برنامج العمل الاجتماعي فرصا تعليمية أفضل ويقدم خدمات صحية أرقى وكلاهما عنصر مطلوب لزيادة قدرة الفقراء على توليد الدخل وعلى مواجهة المشاق، ولا سيما في حالة المرأة.



وبرنامج العمل الاجتماعي إطار حافز على وضع السياسات الرامية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من حقوقها.

٢٢- تتحمل حكومة باكستان نحو ثلاثة أرباع تكاليف برنامج العمل الاجتماعي، وهو دليل ملموس على التزامها. ويذكر من بين الجهات المانحة المالية الكبرى البنك الدولي، بنك التنمية الآسيوي، الاتحاد الأوروبي، وكندا، وهولندا، والنرويج، والمملكة المتحدة عن الحكومات. وبرنامج الأغذية العالمي أسوة بعدد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى عضو في مجموعة الدعم الاستشارية التي شكلتها بعض الجهات المانحة. والحكومة عازمة على التعاون مع برنامج الأغذية العالمي لتوجيه المعونة الغذائية لأشد المحتاجين وأن تستعمل مناهج المشاركة للمساعدة على اختيار النشاط. ويتبين من برنامج العمل الاجتماعي كذلك كيف تفي الحكومة بالتزاماتها حسب اتفاق تنفيذ البرنامج من حيث العاملين والموارد.

التقدير القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة

٢٣- شارك برنامج الأغذية العالمي في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨ في مؤتمر برعاية منظومة الأمم المتحدة عن "مستقبل الأمم المتحدة في باكستان". وجمع المؤتمر لفيفا من مديري وكالات الأمم المتحدة، وأعضاء الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف بما فيها مؤسستي بريتون وودز، ومسؤولين من الحكومة الباكستانية على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى المقاطعات، وممثلين عن المجتمع المدني وكذلك المنظمات غير الحكومية. أعدت مسودة التقدير القطري المشترك في النصف الأول من عام ١٩٩٩، وبما أنه من المتوقع أن يتغير تشكيل فريق الأمم المتحدة القطري إلى حد بعيد في أعقاب تقاعد ونقل عدد من القيادات الأساسية في عدد من الوكالات، قرر الفريق القطري الحالي بقيادة المنسق المقيم أن يترك للفريق الجديد مهمة وضع اللامسات الأخيرة على التقدير القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. والقرار رغم أنه سيؤدي إلى شيء من التعطيل إلا أنه يضمن للفريق الجديد استيعاب وهضم الموضوع.

٢٤- تعاون برنامج الأغذية العالمي أثناء إعداد التقدير القطري المشترك مع إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة المقبل وسوف يشترك بالكامل في أعماله. وتعد استراتيجية البرنامج لباكستان امتدادا مباشرة لدخوله في هذه الجهود الجماعية. تبرز مسودة التقدير القطري المشترك على سبيل المثال أهمية فتح باب القيد بالمدارس الابتدائية، لا سيما للبنات والنساء والفقراء في الريف، وتنتقل إلى التدابير الواجب اتخاذها لزيادة مشاركتهم. أما في قطاع الصحة فتركز المسودة على اعتلال صحة المرأة في باكستان وتبحث في سبل الحلول دون انحصار تغطية الرعاية الصحية الأولية بسبب الأزمة الاقتصادية الجارية. أما في مجال الاستمرارية في ظل الاعتبارات البيئية فإن مسودة التقدير المشترك تشجع فكرة تكوين الأصول لصالح المرأة الريفية. سيندرج البرنامج القطري، المزمع عرضه على المجلس التنفيذي العام القادم، في بنية إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة مما يزيد من فرص التعاون البرامجي الأوسع أثناء مرحلة الإعداد. وسوف تحدد المراحل الزمنية للبرنامج القطري وفقا لمواعيد الشركاء الآخرين في ظل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية.

متابعة قرارات مؤتمر بكين

٢٥- أبدت الحكومة عزمها على متابعة قرارات مؤتمر بكين إذ وضعت خطة العمل الوطنية التي يتعين على وزارة النهوض بالمرأة أن تنفذها. والخطة تكليل لعمليات مشاركة واسعة نظمت خلالها المؤتمرات الإقليمية والمؤتمرات



واللقاءات الوطنية حتى يتم التوصل إلى الرأي الوسط بين الإدارات الحكومية ومجموعات المصالح الأساسية والمنظمات غير الحكومية والخبراء. وفي أغسطس/آب ١٩٩٨ أقر رئيس الوزراء الخطة وبدأ سريانها بعد ذلك بشهر.

٢٦- تتمثل الاستراتيجية الأساسية لخطة العمل الوطنية في تحديد مجالات اهتمام المرأة والتوصية بتدابير لمواجهة وإدراج كل ذلك في برامج عمل الوزارات المختلفة المختصة، فنقل على سبيل المثال إن الخطة تحدد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية لمواجهة قضايا الفقر، بما في ذلك سبل تخفيف الآثار المترتبة على تطبيق برامج التصحيح الهيكلية على المرأة، وزيادة قدرة المرأة على استغلال الأصول الإنتاجية وإشراك المرأة على جميع المستويات في التخطيط لبرامج مكافحة الفقر وتنفيذها وتوزيع الخطة والمسؤوليات على المؤسسات المختلفة مثل هيئة التخطيط، ووزارة الزراعة ووزارة العدل وحقوق الإنسان.

٢٧- على أن هنالك إلى جانب الوضع الاقتصادي بشكل عام عقبات ثقافية تشل قدرات الحكومة على العمل الحاسم على جبهة المرأة، فعلى مدى السنوات الخمس التي مرت منذ أن أعد برنامج الأغذية العالمي مخطط الاستراتيجية القطرية الأول واقتصاد باكستان يواجه المصاعب تلو المصاعب من بطء في النمو الاقتصادي، وسرعة في معدلات التضخم، وانخفاض في احتياطات النقد الأجنبي وعجز ضخم في المالية العامة. وتعطلت أوجه الإصلاح المطلوبة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي مما أثر بشدة على ثقة الجمهور ومناخ الاستثمار.

٢٨- أسفرت الأزمة الراهنة مثلاً عن زيادة في أسعار الغذاء ووقود الطهي وكان الفقراء أكبر ضحايا الأزمة مما أدى إلى خسائر غذائية تكبدتها الفتيات والحوامل. ويترتب على انخفاض موارد الميزانية المخصصة للصحة انخفاض في مستوى الرعاية الصحية التي تحصل عليها الحوامل. وستشهد باكستان في السنوات الخمس المقبلة زيادة في عدد ناقصي التغذية من رضع إلى أطفال قبل سن المدرسة إلى أطفال المدارس والأمهات ويعني ذلك بدوره معدلات أعلى للمرض والوفيات خاصة بين الفتيات الفقيرات والنساء^(١).

مبررات المعونة الغذائية

٢٩- لا يستهلك ٢٠ في المائة من سكان باكستان ما يكفيهم من غذاء وفي العادة يقل دخل الأسر الفقيرة بمقدار ٤٠ في المائة عن دخل الأسر غير الفقيرة، وهي تتفق نسبة أعلى قليلاً من دخلها على الغذاء (٥٤ في المائة) ومع ذلك فهي لا تجد الكفاية الغذائية. وتبلغ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون سوء التغذية ٤٠ في المائة تقريباً^(٢).

٣٠- يستهلك ٣٠ مليون نسمة كميات غير كافية من المواد الغذائية بما لا يسمح لهم بالحياة حياة نشطة صحية منتجة. ويدفع ثمن ذلك في البلدان ذات العجز الغذائي التي لا تقوى على استيراد الغذاء النساء والأطفال في المناطق الريفية. فضلاً عن ذلك، لا يستطيع زهاء ٥٠ مليون نسمة من فقراء الدخل التعبير عن احتياجاتهم للغذاء من وجهة نظر الطلب في السوق. فالمورد الذي يحتاجون إليه أكثر من غيره هو الغذاء على أن يتم الحصول عليه بما يسمح لهم بالاستفادة من فرص التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية. مثل هذا الاستثمار في رأس المال البشري هو الذي يمكنهم من تكوين الأصول المطلوبة حتى تتوافر شروط البقاء المعيشي.

(١) التنمية الاجتماعية باكستان الاستعراض السنوي ١٩٩٩، ص ٥٥.

(٢) مقطع جانبي للفقر في باكستان، محبوب الحق، مركز التنمية البشرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شباط/فبراير ١٩٩٩.



٣١- فلننظر إلى الوضع من الزاوية الإنسانية. ستلد النساء في باكستان هذا العام ٢,٥ مليون طفلة، ٦٠٠ ٠٠٠ منهن على الأقل ستعانين نقص التغذية منذ الميلاد مما يزيد من احتمالات تخلف التطور النفسي ونقص المناعة من العدوى. وتعتبر رحلة الحياة أمام الطفلة الباكستانية العادية التي تعاني سوء التغذية بمثابة المشوار المنهك القصير. فهي لن تحصل على ما يحصل عليه أخواها من عطف وغذاء ورعاية صحية وتعليم. وتموت امرأة باكستانية من كل ٤٠ امرأة في أعقاب الحمل أو الولادة. فوفاة الأمهات من أعلى معدلات العالم إذ تفوق ٥٠ مرة مثلاً معدلات وفيات الأمهات في البلدان الصناعية. من المتبقيات على قيد الحياة، تعاني الكثيرات مشكلات صحية خطيرة. ولا شك أن أدران الموت والمرض يمكن أن تقل إلى حد بعيد لو تلقت المرأة ناقصة التغذية مقداراً أوفى من الطعام المناسب لفترة الحمل مع توفير خدمات التعليم الغذائي والرعاية الصحية الأساسية. ويمكن للمعونة الغذائية، المعززة بالمغذيات الدقيقة على النحو المطلوب كلما تيسر أن تصبح أداة فاعلة في أي مجموعة من الخطوات الضرورية لتحقيق الغرض.

تقييم أداء برنامج الأغذية العالمي إلى اليوم

٣٢- في مخطط الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري السابق استقر الرأي على أن المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي حافظ على زيادة نسبة الحضور في المرافق الصحية والمنشآت التعليمية وعلى زيادة الاستثمارات في ميدان المحافظة على الموارد في البيئة الهشة والحدية. أفضل طريقة لتوفير الحوافز من حيث الكفاءة التكاليفية تمثلت فيما يلي: (أ) تقديم سلعة واضحة عالية القيمة بدلاً من سلة من السلع؛ (ب) توفير مستحقات المشاركين في شكل قسائم غذائية. وأثناء فترة البرنامج القطري أجري عدد من الاستعراضات ودراسات التقييم.

٣٣- أجرى مكتب التقييم في عام ١٩٩٨ تقييماً لنهاية فترة البرنامج القطري لباكستان (١٩٩٤ - ١٩٩٨) (الوثيقة WFP/EB/3/99/3/1). ولاحظ التقييم أن البرنامج القطري لباكستان كان أول محاولة يبذلها برنامج الأغذية العالمي لتنظيم عملياته في صيغة برنامج قطري مع الربط بين المشروعات الجارية. وخلص إلى أن البرنامج القطري كان متوافقاً تماماً مع خطط التنمية الحكومية ومعبرا عن أولويات الجهات المانحة. استطاع البرنامج عبر المنهج البرامجي أن يكيف نشاطه بكفاءة أعلى كلما انقطعت إمدادات السلع. ونبه إلى أمور أخرى مثل ضرورة النظر من منظور أوسع للحملات التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي حتى تحصل المجموعات السكانية المقصودة على الثمار المرجوة. ويتطلب ذلك عقد صلات قوية مع برامج التنمية التي يقوم بها الشركاء الآخرون. أوصى التقييم كذلك بإيلاء العناية الكافية لتصميم الحملات وأشكال الشراكة، ومشاركة المجتمع المحلي، وتعيين المجموعات المقصودة، والرصد والتقييم. طالب التقييم أيضاً بإبداء اهتمام أكبر بعلاقات البرنامج الميدانية (وقد تضمن التقييم في هذا الخصوص اقتراحاً بتغيير الوزارة المناظرة على المستوى الوطني) وبشروط إنهاء المساعدات.

تقييم برنامج التعليم الذي يدعمه برنامج الأغذية العالمي

٣٤- تسمح مساعدة برنامج الأغذية العالمي كل سنة لنحو ٥٠ ٠٠٠ بنت في ٢٠ من النواحي الفقيرة بالتردد على ٩٠٠ مدرسة ابتدائية. وأجرى مكتب برنامج الأغذية العالمي في باكستان دراسة عن المساعدة المقدمة للتعليم الابتدائي تبين منها أن معدلات القيد المدرسي ارتفعت^(١). فتعليم الفتيات بالذات يؤدي إلى ما يلي:

(١) تقرير برنامج الأغذية العالمي: "دعم تقييم برنامج العمل الاجتماعي تشجيع التعليم الابتدائي للبنات في بلوختان والمقاطعة الحدودية الشمالية الغربية، رشيد أمير، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، ص ٣٠.



(أ) الحد من النمو السكاني والنهوض بمستويات صحة الأسرة؛

(ب) رفع مستوى الثقة بالنفس وتأكيد الذات لدى الفتيات حتى يقمن بدور أكبر في مجتمعاتهن وفي المجتمع العريض، مما يسهم بالتالي في التغلب على التصرفات وأنماط السلوك والأنظمة التقليدية التي تقف عقبة دون التنمية الاجتماعية والاقتصادية (مجرد أن جل القيادات الإقطاعية التقليدية تعترض على التعليم لدليل حي على أنه يمثل خطراً على نظامها القيمي)؛

(ج) زيادة فرص الفتيات في الحصول على عمل أو على العمل لحسابهن الخاص (وقد عبر آباء عديدون عن ذلك صراحة فقالوا إن هذا من الأسباب الرئيسية التي دفعتهم إلى إرسال الفتيات للمدارس).

٣٥- تبين من التقييم الختامي أن مساعدة برنامج الأغذية العالمي أسهمت في زيادة نسبة الفتيات في التعليم الابتدائي وفي زيادة الطلب على التعليم بشكل عام، وهي منجزات حقيقية خاصة وأن تعليم الإناث في أنحاء عديدة من البلاد لا يزال في أطواره الأولى. ساعدت المعونة الغذائية كذلك على زيادة نسبة الفتيات المترددات على المدرسة، وهو مكسب يتمشى والأولويات التي وضعتها الحكومة لقطاع التعليم.

٣٦- في الوقت نفسه، أشار التقييم إلى وجود مبررات خطيرة للانشغال بالتنوع في بعض المدارس التي يدعمها البرنامج وأن أقل القليل هو أن يتعاون البرنامج مع الهيئات الأخرى لتوفير العدد الكافي من المعلمين والفصول في المدارس التي يدعمها، مع إسناد الأولوية لجهود تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في المشروع ولا سيما النساء. ومن القضايا الملحة الأخرى المتصلة بالتنوع مسألة تدريب المعلمين، وتوافر المواد التعليمية وتطويع البنيات الأساسية في المدارس مراعاة لاحتياجات الفتيات (من حوائل إلى مراحيض إلى مياه صالحة للشرب وأثاث بسيط) وكلها مشاكل تحتل الصدارة في الحملات التي ستشن على سبيل الأولوية في ظل برنامج العمل الاجتماعي. حث التقييم البرنامج كذلك على المشاركة بشكل أوسع في آليات تنسيق الجهات المانحة في قطاع التعليم منوهاً مثلاً بأن البرنامج لا يحضر الاجتماعات الدورية التي تضم عدداً من المانحين والتي تقوم باستعراض برنامج العمل الاجتماعي.

تقييم برنامج الصحة الذي يدعمه برنامج الأغذية العالمي

٣٧- تستفيد كل سنة نحو ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة من الخدمات الصحية الأساسية التي توفرها ٩٨٠ وحدة صحية أساسية في المناطق الريفية بمساعدة برنامج الأغذية العالمي. وفي عام ١٩٩٧، أجرى البرنامج استعراضاً في العديد من البلدان التي يزاوّل فيها نشاطه حول موضوع البرامج الصحية لصالح النساء والأطفال، فوجد نجاحاً واسعاً لها في باكستان إذ ارتفع عدد النساء اللاتي يترددن على الوحدات الصحية خلال شهور الحمل الخمسة الأولى بنسبة ٥٠ في المائة منذ أن بدأت المعونة الغذائية^(١). وأيدت دراسة وطنية صادرة عن المكتب القطري هذه النتائج في عام ١٩٩٨ إذ وجدت أن نسبة حضور الحوامل إلى المراكز الصحية قد ازدادت في المتوسط بنسبة ٦٠ في المائة وذلك بعد تطبيق نظام الحوافز^(٢).

٣٨- على أن مشكلات التنفيذ ظلت قائمة نتيجة لعدم انتظام إمدادات الزيت في المراكز الصحية التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي. وازدادت أعباء الزائرات الصحيات نتيجة لارتفاع أعداد المشاركات بعد توفر الزيت بعد انقطاع وأثر ذلك على جهود التوعية الصحية المبذولة. وهناك مشكلات أخرى تتعلق بالتنفيذ غير ذات صلة بموضوع توافر الزيت

(١) تقرير برنامج الأغذية العالمي، تقييم موضوعي للدروس المستفادة من مساهمات المعونة الغذائية للنساء والأطفال: كيفية مواجهة الاحتياجات الماسة للنساء والأطفال (WFP/EB.3/97/5/Add.4) ص ٥.

(٢) تقييم الرعاية الصحية الأولية: مشروع تقرير عن استنتاجات إجمالية البنجاب، السند، المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية، وجامبور وكشمير، منى شينخ، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، ص ١١.



٤٢- وفي عام ١٩٩٨ اشترك برنامج الأغذية العالمي مع حكومة هولندا في تمويل تقييم مشروع في مالاقند وكانت النتيجة مطابقة للنتائج السابقة مع النصح بإيلاء اهتمام أكبر بموضوع قصر المزايا التي يقدمها البرنامج على المجموعات المقصودة^(١). ويتبين من عمليات تقييم نظام القسائم الغذائية أن المنتفعين يستخدمونها لشراء السلع الغذائية حسب الاتفاق.

٤٣- أعاد برنامج الأغذية العالمي النظر في أنشطة إدارة الموارد الطبيعية بمناسبة تقرير نهاية الفترة لبرنامج باكستان القطري. ويبرز التقييم أن الحجة في دعم برنامج قطاع إدارة الموارد الطبيعية حجة واهية وأنها إلى حد ما تعبير عن مخلفات انخراط البرنامج في الماضي في هذا القطاع. تضمنت العمليات إعادة تأهيل البنيات الأساسية المادية، ولاسيما حماية جداول المياه والسدود الكبرى وصيانة التنوع البيولوجي وإنتاج حطب الوقود والأعشاب. جاء في التقييم كذلك أن التركيز على الفقراء لا يمثل غاية في حد ذاته إنما هو أداة من أدوات إعادة التأهيل البيئي. تفاوت الحكم على النتائج الخاصة بالتوجه العام لأهداف البرنامج، والأثر المنشود والاستمرارية، ومع أن الآثار الكاملة للعمليات في مجال إدارة الموارد الطبيعية لن تظهر بوضوح إلا بعد حين فالآثار القصيرة الأجل لم تكن بينة الجدوى بمعنى أن الغلبة ظلت لأصحاب الأراضي رغم أن بعض المعلومات تفيد بزيادة المعروض من حطب الوقود. خلاصة القول هي أنه من الصعب التيقن من حصول المجموعة المقصودة الأساسية أي الفقراء والمعدمون على المكاسب التي تحققها أصول الملكية المشتركة، أو من استمرارهم في الاستفادة.

٤٤- الاستراتيجية الواردة أدناه تأخذ بالتوصيات الست المذكورة في تقرير نهاية الفترة إلا واحدة وهي اقتراح أن تكون الجهة المناظرة لبرنامج الأغذية العالمي على الصعيد الوطني/الفيدرالي إما إدارة الشؤون الاقتصادية في وزارة المالية أو هيئة التخطيط. طمأنت وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية البرنامج عندما أثار المسألة مع الجهات الحكومية ووعدت بتنظيم لقاءات بين الوزارات المتخصصة المعنية على المستوى الفيدرالي في المواعيد المناسبة لضمان حسن التنسيق وفعاليته.

التوجه الجديد لمساعدة برنامج الأغذية العالمي

٤٥- البرنامج القطري الجديد يصب اهتمامه على النساء والأطفال، وتنطلق المبادرات من التزامات كل من الحكومة والبرنامج تجاه المرأة وتبني عليها بما يؤدي إلى سياسات أنجع وتخصيص أكفأ للموارد. تتمثل خير استراتيجية للبرنامج في التركيز على تمايز الجنسين لأن المرأة تكاد تتعدم إمكانية استفادتها من ثمار التنمية. أول الأهداف هو تلبية الحاجات الاستهلاكية المباشرة لمن لا يجد قوته بانتظام بأساليب تعمل على تكوين الأصول للمرأة، ويقصد بالأصول هنا رأس المال البشري (أي نساء وبنات يتمتعن بصحة أفضل وقسط أوفر من التعليم) من ناحية، والأصول المادية من ناحية أخرى حتى تتعزز قدرات المرأة على المواجهة. ويعيد البرنامج صياغة العمليات حتى تتماشى وقرارات المجلس التنفيذي عن المعونة الغذائية والتنمية.

(١) تقرير مشترك بين برنامج الأغذية العالمي وحكومة هولندا، تقييم مهمة، تقرير مهمة التقييم، Pieter van Ginneken Jane Brown and Faisul Bari, May 1998.



تعليم الفتيات

٤٦- قد يكون الاستثمار في تعليم الفتيات هو الذي يحقق أعلى عوائد الاستثمار لباكستان، إذ يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن انعدام الفرص الاجتماعية والتعليمية يجوز أن يعتبر في حد ذاته جزءاً متأسلاً من الفقر. وفي تركيز البرنامج على تعليم الفتيات مواجهة لإحدى أهم قضايا التنمية في باكستان، فالجوع يمنع النساء والفتيات من الاستفادة من فرص التنمية المتاحة. والبرنامج مستمر في الاهتمام بزيادة القيد ومواظبة الفتيات في المدارس الابتدائية على الحضور. النواحي المقصودة التي لا يجد فيها السكان قوتهم بانتظام والتي تقل فيها نسب القيد المدرسي للبنات عن المتوسطات الوطنية هي التي تحظى بالاهتمام، وفي ذلك دعم للجهود المبذولة في إطار البرنامج الوطني للعمل الاجتماعي من أجل النهوض بالمناهج الدراسية، ونوعية التدريس، والشروط الصحية في المدارس.

الصحة والصحة الغذائية

٤٧- ينتاب الوجود المطلق على البيانات الصحية والصحية الغذائية في باكستان. "فأسوأ الأبناء بالنسبة للبلدان النامية هي أن العجز التغذوي المنتشر يصيب السكان بأضرار بدنية ونفسية عضال. فسوء التغذية في مراحل الرضاعة والطفولة المبكرة معناه كذلك انخفاض القدرة على العمل البدني في سن الرشد... فضلاً عن التعرض مبكراً للأمراض الانحلالية المزمنة"^(١).

٤٨- يتبين من الخبرة المكتسبة في باكستان أن المعونة الغذائية يمكن أن تجتذب النساء إلى المراكز الصحية. إلا أن ذلك وحده لا يكفي للنهوض بالأوضاع الصحية الغذائية للنساء وأسرهن، إذ يجب توفير التوعية الصحية الغذائية إلى جانب الإطعام الإضافي لمن يحتاج إليه.

٤٩- على برنامج الأغذية العالمي إدخال تغييرات أساسية على نشاطه في القطاع الصحي، بدءاً بتحديد الأهداف الواضحة التي تتجاوز الاكتفاء بحث المرأة على المواظبة على زيارة المراكز الصحية لتصل إلى تلبية الاحتياجات الصحية والصحية الغذائية للمرأة وأطفالها الصغار على نحو ملموس. الخطوة الأولى تبدأ بالإقرار الصريح بالغرض من أنشطة المشروع، ففي بعض الحالات قد يظل هدف البرنامج هو تمكين المرأة وأطفالها من التمتع بخدمات الرعاية الصحية الأولية ولا سيما لو كانت المرأة حاملاً أو مرضعاً أو معها عيال. والتوعية الصحية الغذائية عنصر من عناصر الخدمات المكفولة حسب الاتفاق. ويتوقف نجاح البرنامج إلى حد كبير على نوعية الخدمات الصحية التي يوفرها مركز الرعاية الصحية ليس فحسب من زاوية آثارها الصحية بل وكذلك من ناحية استمرار المجموعة المقصودة في المواظبة على الحضور.

٥٠- على أن الهدف يحسن أن يتحول بسرعة إلى الاهتمام الجاد بإعادة التأهيل الصحي الغذائي للمصابين بسوء التغذية من أمهات وأطفال، وتتطلب مثل هذه النقلة الجديدة غربلة المنتفعين وفقاً لمؤشرات متفق عليها لتحديد مدى أهليتهم للانتفاع من برنامج الإطعام الإضافي، ومتابعة آثار الوجبات على وضعهم الصحي الغذائي، قبل تخريجهم من البرنامج عندما يتحقق الهدف الصحي الغذائي. ولمعالجة حالات نقص المغذيات الدقيقة يقدم البرنامج الغذاء المقوى كلما تيسر ذلك وينظر الآن في خير أسلوب لمعالجة النقص لدى الحوامل.

(١) سكريمشو، برنامج الأغذية العالمي/ندوة الأمم المتحدة، أيار/مايو ١٩٩٧.



٥١- العملتان مختلفتان تماماً في طبيعتهما ولذلك تتباين طرق التنفيذ. فتوفير المعونة الغذائية في شكل قسائم غذائية قد يكون خيراً أسلوباً من ناحية الكفاءة التكاليفية لتمكين المرأة من التردد على المراكز الصحية بينما يستلزم إعادة التأهيل الصحي الغذائي توفير الوجبات والاختيار المتأني لأفضل شكل لتقديمها، بمعنى أن المستفيد لو كان طفلاً صغيراً يتناول وجبته في المنزل فالوجبة يمكن أن تتكون من أغذية فطام نصف ناعمة تحوي مقويات غذائية لو لزم. قد يكون من المفيد كذلك، لو كانت الحاجة مبرراً لذلك، التعاون مع القطاع الخاص لبناء القدرة المحلية على تقوية الغذاء المنتج محلياً على مسافات ليست بالبعيدة عن المجموعة المقصودة، ومن مزايا هذا النهج شراء اللوازم محلياً وخفض تكاليف النقل والحد من المشكلات الإمدادية

٥٢- يبذل برنامج الأغذية العالمي في باكستان جهوداً واسعة النطاق لإعادة صياغة نشاطه في القطاع الصحي بالتعاون مع المسؤولين الصحيين في المقاطعات وجهات مانحة أخرى. مؤشرات الأداء المستعملة سيكون منصوصاً عليها صراحة في البرنامج القطري الذي سيعرض على المجلس التنفيذي في العام المقبل.

تكوين الأصول لصالح المرأة الريفية

٥٣- تقف الأسر الريفية التي لا تجد قوتها بانتظام موقف المنفرج من التنمية ومشروعات التنمية من حولها، لأن انعدام الأمن الغذائي وقصور البنيات الأساسية يعني في كثير من الأحيان حرمان النساء والفتيات من المقومات اللازمة لبناء حياة أفضل. ولذلك سيحاول البرنامج تعزيز المنظمات النسائية في المجتمعات المحلية المنعدمة الأمن الغذائي واستعمال المناهج القائمة على المشاركة لتحديد الأولويات وترجمة الصالح منها إلى أنشطة تحظى بدعم برنامج الغذاء مقابل العمل. وقد أدى دعم برنامج الأغذية العالمي من مدة طويلة لإدارة الموارد الطبيعية إلى إنشاء ترتيبات منبعها المجتمع المحلي وهي بمثابة الإطار المقبول ثقافياً الذي تستطيع المرأة فيه أن تعبر عن حاجاتها ومشاكلها. ويمكن الانطلاق من هذه الترتيبات نحو برنامج جديد هدفه تكوين الأصول لصالح المرأة الريفية.

٥٤- صلب الاقتراح هو البدء بالمنظمات النسائية العاملة حالياً وعددها ١١٦ منظمة في نحو ٥٠ قرية من أفقر قرى الريف مع توسيع نطاق الأنشطة التي يمكن للبرنامج أن يدعمها بالمعونة الغذائية وباستعمال المناهج القائمة على المشاركة. وتعتمد المرأة في المجتمعات الريفية على الموارد الطبيعية في البيئة المحيطة بها للبقاء على قيد الحياة ولذلك فلو كانت البيئة المحيطة متدهورة فلربما أدى ذلك إلى إنفاقها الساعات الطوال سعياً على أقدامها لجمع حطب الوقود والعلف مما يقلل إلى حد بعيد من وقت الفراغ الذي تستطيع تخصيصه لأنشطة أخرى، كما تحتاج المرأة إلى مساعدة بناتها لجمع حطب الوقود والعلف مما يحرمهن من التعليم. لهذه الأسباب فإن الاستثمار في إعادة التأهيل البيئي والغابة الاجتماعية بمثابة الاستثمار في أصول يمكن أن تفيد المرأة الريفية. والحاجات هي التي تحدد الأولويات بمعنى أن أحد المجتمعات المحلية قد يفضل مد طريق من القرية إلى المدرسة أو المركز الصحي بينما يختار الآخر وضع خطة للتوقي من الكوارث الطبيعية لحماية القرية من الفيضانات المنتظمة. في جميع هذه الحالات تقوم المجموعة المقصودة أي الفقيرات الجائعات باختيار الأنشطة الواجب القيام بها حتى وإن لم تكن دائماً هي التي تقوم بالأشغال البدنية، وإن كانت المرأة هي المستفيدة وأسرهما من أية أصول يتم تكوينها.

٥٥- قدم صندوق أنشطة قضايا الجنسين مبلغ ٦٠٠٠ دولار لإجراء دراسة عن الأنشطة الجارية في مجال إدارة الموارد الطبيعية لضمان "ألا يضيع الزخم الحالي" وأن تتجه الأنشطة في المستقبل نحو المرأة بشكل محدد. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف اعتماداً أكبر على المنظمات غير الحكومية كشركاء في الأنشطة التي يدعمها برنامج الأغذية



العالمي. المرحلة الانتقالية بين برنامج إدارة الموارد الطبيعية وبين تكوين الأصول لصالح المرأة الريفية ستجري إدارتها ضمناً لسلسلة الانتقال من الأنشطة القديمة للجديدة.

الجوع في المدن

٥٦- تفيد تقديرات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية في باكستان سترتفع من ٤٣ في المائة إلى ٤٧ في المائة على مدار الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٥، بينما يرتفع عدد المدن التي يتجاوز عدد سكانها ٧٥٠.٠٠٠ نسمة في باكستان من ١٨ إلى ٥٢ مدينة في الفترة نفسها. من نواحٍ متعددة تقل الفرص المتاحة أمام الجوعى الفقراء الذين يقطنون عشش الصفيح داخل المدينة وعلى أطرافها عن فرص القاطنين في الريف لمواجهة مشاق الحياة. ولا تعد أشكال المساعدة التقليدية التي يوفرها البرنامج مثل الغذاء مقابل العمل أسلوباً مناسباً لتلبية احتياجاتهم الغذائية لأنها لا تترك خلفها أصولاً ثابتة. والمكتب القطري عملاً على مواجهة مشكلات الأمن الغذائي المتعاظمة في المناطق الحضرية بصدد تدارس إمكانية تخصيص قدر من الموارد لنشاط المنظمات غير الحكومية العاملة داخل المدن وعلى أطرافها (مثل دارول أمان، وأيدي تروست، ومجموعات خدمة اللاجئين أو المجموعات التي تقدم الدعم أساساً للنساء والفتيات على وجه العموم). غرض ذلك هو تجريب الأنشطة الضيقة النطاق لفترة اختبار وعدم البدء في أي برنامج واسع النطاق بدون الرجوع إلى المجلس التنفيذي.

مساعدة اللاجئين الأفغان

٥٧- يستمر برنامج الأغذية العالمي في استعراض مستوى الدعم المقدم للاجئين الأفغان الذين بقوا في البلاد، وقد عمل البرنامج منذ عام ١٩٩٥ على توفير مظلة أمان اجتماعي للاجئين البالغين الضعفاء. وطلبة المكتب القطري في النصف الثاني من عام ١٩٩٨ إجراء دراسة لتحديد احتياجات اللاجئين الغذائية. وخلصت الدراسة إلى أن اللاجئين المتبقين يتمتعون بدرجة كبيرة من درجات الاستقرار ولم يعودوا بحاجة إلى مظلة رسمية^(١). ويجري إعداد دراسة أخرى لمعرفة إن كانت البنت الأفغانية تنتمي لأسرة تجد قوتها بانتظام، ولتحديد الدور المحتمل أن تقوم به المعونة الغذائية تيسيراً لقياد الفتيات بالمدارس.

التخطيط الاحترازي

٥٨- يلزم التخطيط في مواجهة الكوارث، الطبيعية منها وتلك التي يتسبب فيها الإنسان. ولئن كانت الاحتمالات قليلة في وقوع زلزال مدمر أو أضرار فيضانية تتطلب تدخل البرنامج، فإن التأخر الشديد في هطول أمطار فصل الشتاء في بدايات ١٩٩٩ لمؤشر على أن الجفاف يمكن أن يؤثر سلباً في المستقبل على المعروض من غذاء في البلاد. فضلاً عن ذلك لا تزال احتمالات ورود لاجئين من أفغانستان قائمة، كما تبعث الاضطرابات المدنية الحالية في كشمير على القلق. وينوي البرنامج بالتعاون مع فريق المهمات فيما بين وكالات الأمم المتحدة المعنى بالاستعداد للكوارث والإنذار المبكر أن يبحث أفضل السبل المتاحة للتوقي من الكوارث ومواجهتها. وتصرف الموارد المطلوبة لو لزم الأمر من حساب مستقل من فئة برنامج العمليات الطارئة.

(١) تقدير الاقتصاد الغذائي للأسر في صفوف اللاجئين الأفغان في باكستان، كامبلا كنوكس بيبيلز، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.



تحديد الأهداف

٥٩- تصل قيمة برنامج باكستان إلى ١٠ ملايين دولار سنوياً. والمحافظة على هذا المستوى على مدار فترة البرنامج القطري يتماشى وتوقعات الموارد المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية والمالية ٢٠٠٠-٢٠٠٣^(١). في ظل مستوى الموارد المذكور ومن ناحية تحديد الأهداف من المنتظر أن يلبي برنامج الأغذية العالمي نحو نصف ما يحتاج إليه من حبوب زهاء ٦٦٥ ٠٠٠ نسمة (معظمهم من النساء والأطفال) من أصل ٣٠ مليون نسمة يعانون الفقر الاستهلاكي.

٦٠- سيعزز برنامج الأغذية العالمي من تحديد الأهداف الجغرافية، مع تعيين أضعف النساء والأطفال في المناطق الجغرافية المختارة.

تحسين تحديد الأهداف

٦١- يحدد البرنامج المجموعات المنعمة الأمن الغذائي المقصودة على مراحل أربع:

(أ) تقسيم البلد إلى مناطق اقتصاد غذائي: تنقسم باكستان وفقاً لتحليل الهشاشة الاقتصادية ورسم الخرائط إلى تسع مناطق اقتصاد غذائي انطلاقاً من إنتاج الحبوب والثروة الحيوانية والسكان والثروة (إلى المقدر على شراء الغذاء عند توافره) ودرجة التوافر. ويراعى التقسيم استخدام الأراضي الحالي، والتربة، والطوبوغرافيا والمناخ والتنمية الصناعية والكثافة السكانية. ويتبين من مناطق الاقتصاد الغذائي مدى التشابك والتعقد في أنماط إنتاج الغذاء في البلاد.

(ب) تصنيف النواحي وفقاً لأوضاعها الاقتصادية: قام برنامج الأغذية العالمي بتصنيف النواحي وفقاً لدرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستعمال مؤشرات مركبة للدخل، والثروة، والزراعة، وشروط الإسكان، والنقل والمواصلات، والعمل والتربية والتعليم، والصحة، وإمدادات المياه (وهي المؤشرات التي يستخدمها مركز السياسة الاجتماعية والتنمية). ويوصف الربع الأخير من حيث التصنيف الاقتصادي بأنه "أفقر الفقراء" وشديد الفقر، كما يقسم التصنيف النواحي إلى عالية التطور ومتوسطة وقليلة التطور داخل مناطق الاقتصاد الغذائي. ويورد قائمة إرشادية بالنواحي المقصودة للبرنامج (على أن تُعدّل حسب سهولة الارتياح والإمداد والكثافة السكانية وخلافه) وهو أساس المناقشات مع الحكومة لدى تعيين النواحي المقصودة.

(ج) وضع خرائط الناحية: توضع خرائط أقل النواحي تطوراً في المناطق الاقتصادية المفتقرة إلى الغذاء لتحديد مواقع أفقر القرى والطرق والمعالم المادية مثل المستوطنات والمدارس والمراكز الصحية ومناطق إدارة الموارد الطبيعية.

(د) دراسة أوضاع الأمن الغذائي: يعد برنامج الأغذية العالمي مسحاً لتحديد المجتمعات المنعمة الأمن الغذائي داخل النواحي وكذلك:

- (١) مدى انعدام الأمن الغذائي وطبيعته في هذه القرى؛
- (٢) انعدام الأمن الغذائي ودرجة حرمان النساء والفتيات من الاستفادة بثمار التنمية؛
- (٣) مدى مساعدة المعونة الغذائية للنساء والفتيات على الاختلاف إلى المدارس والمراكز الصحية، والانتفاع من أنشطة إعادة التأهيل الصحي الغذائي، أو المشاركة في تكوين الأصول المادية التي يكن قد حددها بأنفسهن.

(١) الخطة الاستراتيجية والمالية ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (WFP/EB.A/99/5-A/1) ص ٤١.



- ٦٢- نقل فرص التنمية أمام النساء والأطفال الذين يقطنون في الغالب مناطق نائية تتسم بعدم كفاية الاستهلاك الغذائي. والعرف هو أن توفر الحكومة الفرص المتاحة عن طريق دعم المراكز الصحية والمدارس والشراكة مع الوكالات الحكومية العاملة في قطاعات أخرى لمساعدة المرأة على اكتساب الأصول المادية.
- ٦٣- صحيح أن برامج الصحة والتعليم يمولها برنامج العمل الاجتماعي، مما يكفل لها قدرًا من الحماية النسبية في حالة خفض الموازنات، إلا أنها نادراً ما تحصل على ما يكفيها من موارد. ولذلك فقبل إعداد البرنامج القطري الجديد وبالتعاون مع السلطات الحكومية ومجموعة التنمية للأمم المتحدة وشركاء آخرين، سينظر البرنامج في إمكانية عقد أشكال من الشراكة مع طائفة أوسع من جهات توريد الخدمات الممكن اللجوء إليها ولا سيما سلطات الحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النابعة من المجتمعات المحلية.
- ٦٤- ومع ذلك فإن طبيعة الشراكة المذكورة ستختلف بمعنى أن برنامج الأغذية العالمي سعيًا لتجميع الموارد بشكل أكبر وضمان التعويل على الدراية الفنية مستعد لتعديل منهجه المأثور القائم على تحديد الأهداف الجغرافية تعديلًا طفيفاً لمراعاة أفضليات الشركاء الذين يعتمدون مناهج تتسم بقدر أكبر من التقليدية. ومن شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى عقد تحالفات أعمق، ولكن أحياناً قد لا يكون للشركاء الذين يقع عليهم الاختيار قبل غيرهم برامج في مجالات لها أولوية متقدمة في نظر برنامج الأغذية العالمي، وقد لا يرغبون في البدء فيها. في هذه الحالات، على البرنامج أن يسارع بهمة إلى إيجاد شريك التنمية البديل. وقد يكون نطاق وحجم الأنشطة التي تقوم بها هذه الشبكات الجديدة صغيراً في البداية مع إمكانات التوسع في المستقبل. ولعل البرنامج يستطيع أن يثبت أن الإنجازات ممكنة وبذلك يشجع شركاء التنمية الآخرين على الانضمام كما حدث في حالة قطاع الغابات حيث تبنت أطراف أخرى طريق الجهود الرائدة التي بذلها برنامج الأغذية العالمي في إشراك المرأة.

الشراكة

- ٦٥- الشراكة ضرورية لعمل برنامج الأغذية العالمي في باكستان، فهناك طائفة واسعة من الشركاء الذين يوفرون فرص التنمية، والبرنامج يمكن الفقراء الجوعى من الاستفادة منها. ويمثل وجود الشركاء فرصة لتجميع الموارد والاستفادة من الدراية الفنية إلى جانب مساعدة البرنامج على تحديد المجموعات المقصودة واختيار أنشطة المشروعات وتنفيذها. وكما جاء عليه، سيسارع البرنامج بهمة إلى التعاون مع الشركاء التقليديين والجدد العاملين في مضمار التنمية في باكستان.
- ٦٦- يشترك برنامج الأغذية العالمي بشكل رئيسي في الآليات المختلفة للتنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة التنمية المراعية لتمايز الجنسين والمجموعتان البحثيتان عن باكستان في إطار منظومة الأمم المتحدة وهما المجموعة البحثية في تقاسم البيانات ونظم المعلومات الجغرافية (والبرنامج هو منسق المجموعة) والمجموعة البحثية في الأمن الغذائي والتنمية الريفية (وفيها يقوم البرنامج بدور قيادي في اجتماعات المجموعات الفرعية لتحسين المعلومات والاستعداد لمواجهة الطوارئ والاستجابة لها). والبرنامج عضو كذلك في "محفل تنسيق الأنشطة السكانية والصحة الإنجابية" التي بدأها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية. المشاركة في هذه المجموعات تسمح للبرنامج بتقديم درايته ومناصرة قضايا الأمن الغذائي في إطار منظومة الأمم المتحدة.
- ٦٧- أما من حيث التعاون مع الجهات المانحة في قطاعي الصحة والتعليم، فالبرنامج يتعاون مع الحكومة الكندية في إطار مشروع مشترك لتقديم مغذيات تكميلية من الحديد وحمض الفوليك في المراكز الصحية التابعة له لتقليل آثار فقر



الدم (الأنيميا) لدى الحوامل. وكما جاء عاليه، فعلى البرنامج أن يتوسع في التعاون مع الجهات المانحة لبرنامج العمل الاجتماعي على مستوى الأنشطة الصحية والتعليمية وذلك لتحسين الخدمات وحث المجتمع المحلي على مزيد من المشاركة. وفي هذا الخصوص فالمناقشات جارية مع عدد من المانحين، وكذلك مع وحدة الدعم المتعددة الجهات المانحة، وهي الوحدة التي تقوم بتنسيق المساهمات المقدمة لبرنامج العمل الاجتماعي.

٦٨- يتعاون البرنامج بشكل وثيق مع وزارة النهوض بالمرأة والشركاء في مجموعة التنمية للأمم المتحدة لتنفيذ خطة العمل الوطنية التي جرى اعتمادها في أعقاب مؤتمر بكين.

٦٩- وفي قطاع الموارد الطبيعية، استفاد البرنامج لفترة طويلة من أنشطة التمويل المشترك مع حكومات أستراليا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا وهو يشارك في مجموعة تنسيق مساهمات المانحين لقطاع الغابات. ويتعين توسيع وتعزيز هذه العلاقات دعماً للتركيز الجديد في البرنامج على موضوع تطوير الأصول لصالح المرأة الريفية. فضلاً عن ذلك، وقبل وضع البرنامج القطري فإن برنامج الأغذية العالمي بصدد بحث إمكانات التعاون الأوسع مع بنك التنمية الآسيوي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المنظمات إنهاء المعونة

٧٠- سيواصل البرنامج التعاون كذلك مع طائفة متنوعة من المنظمات غير الحكومية. ففي المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية على سبيل المثال، تدعم المنظمات غير الحكومية عنصرى التدريب وتطوير المؤسسات من أنشطة البرنامج في مجال الموارد الطبيعية. وفي المناطق الأخرى، تعمل المنظمات غير الحكومية على تشكيل منظمات المجتمعات المحلية وتنفيذ الأنشطة في مجال الموارد الطبيعية. وسوف يستمر دعم البرنامج لمدارس الفتيات في مناطق تجمع اللاجئين الأفغان من خلال المنظمات غير الحكومية. يتوقع البرنامج كذلك إقامة الصلات مع منظمات غير حكومية مثل برنامج الدعم الريفي لمؤسسة أغا خان للمساعدة في الأنشطة الصحية والتعليمية المزمع القيام بها خلال فترة البرنامج القطري المقبلة. وينوي، بالتعاون مع منظمة اليونيسيف ومؤسسة آسيا، إشراك منظمات غير حكومية في تنفيذ وتقييم برنامج المغذيات الدقيقة.

استراتيجية إنهاء المعونة

٧١- تدار استراتيجية انسحاب برنامج الأغذية العالمي من القطاع الاجتماعي على مستويين: أولاً رصد مؤشرات الأمن الغذائي حتى يتم التوقف عن تقديم المعونة الغذائية بعد القضاء على مشكلة الاستهلاك الغذائي، وثانياً رصد مؤشرات الأداء المتفق عليها في القطاع المعني. ففي قطاع التعليم مثلاً، يمكن التفكير في الانسحاب عندما تبلغ نسبة قيد الفتيات المواظبات على الحضور في المدارس الابتدائية نسبة ٧٠ في المائة على سبيل الافتراض. وفي قطاع الصحة، يجوز أن يكون أحد المؤشرات هو عندما تتردد نسبة ٩٠ في المائة من الحوامل على المراكز الصحية باستمرار حتى بعد انقطاع المعونة الغذائية. وفي إعادة تأهيل الصحة الغذائية، يمكن الانسحاب عندما تستقر أنماط النمو الاعتيادية وبهذا المعنى فإن المؤشرات الدالة على وجود المشكلة هي التي تبين كذلك متى تنتهي المشكلة. ويتضمن البرنامج القطري اقتراحات بمؤشرات محددة.

٧٢- أي استراتيجية منظمة للانسحاب لا بد وأن تستند إلى عنصرى المناصرة والدعوة، بمعنى أن البرنامج سيعمل مع شركاء آخرين لكي تتضح للنساء وأطفالهن وجيرانهن مزايا المواظبة على الحضور في المراكز الصحية. فتغيير



العادات السائدة في المجتمعات المحلية بحيث تبدأ في تبني مفهوم الصحة الأساسية من شأنه أن يكفل لهذه البرامج الاستمرار في توليد المنافع لفترة طويلة بعد توقف المعونة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي. وستتخذ خطوات شبيهة بالنسبة لتعليم الفتيات لضمان أن يرى الآباء النتائج بأنفسهم وتقاسم الخبرات والتجارب فيما بينهم ومناقشة المعلمين في شؤون بناتهم. وينبغي إنشاء لجان الآباء والمعلمين أو لجان الصحة القروية في المناطق التي يساعدها برنامج الأغذية العالمي.

٧٣- أنشطة البرنامج في مجال الموارد الطبيعية ستتعدل تعديلاً جوهرياً بحيث تزيد الاهتمام بأنشطة المرأة. وهي نقلة تشير عدداً من القضايا مثل زيادة فعالية واستمرارية المنظمات النسائية مما يجعل من التنبؤ بتوقيت الانسحاب التدريجي من هذا القطاع أمراً عسيراً. ومع ذلك فهناك احتمال أن تتمخض عمليات تقييم الأنشطة المذكورة عن استراتيجيات للانسحاب وذلك عند إجرائها لدى إعداد البرنامج القطري المقبل.

القضايا الأساسية والمخاطر

٧٤- يتوقف التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية بطبيعة الحال على مدى عزم الحكومة وقدرتها على جعل النساء والفتيات محور الاهتمام الرئيسي في الأنشطة البرمجية التي يساعدها برنامج الأغذية العالمي. وتتوقف بالقدر نفسه على قدرة البرنامج على تسليم البلاد الغذاء في الوقت المناسب بل وعلى الموارد المتاحة للبرنامج. ثم قضايا أساسية ومخاطر أخرى وهي:

القطاع الاجتماعي

الدعم الحكومي لتحديد المجموعات المقصودة بشكل فعال، بما في ذلك الاتفاق على دعم مدارس ومراكز صحية بعينها؛

مدى النجاح في تغيير العادات التقليدية السائدة على المدى القصير، وهي التي تعترض طريق مشاركة الفتيات/النساء في الأنشطة التعليمية/الصحية؛

القدرة على تدريب العاملين المحليين النظراء بحيث يستطيعون التعامل مع القضايا الخاصة بوضع البرامج والتنفيذ وتسليم الغذاء؛

مدى الترابط القائم بين المعونة الغذائية وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية المقبولة الجودة.

تكوين الأصول لصالح المرأة الريفية

الدعم الحكومي لتحديد المجموعات المقصودة بدقة في المناطق الكبرى العديمة الأمن الغذائي؛

فعالية واستمرارية منظمات المجتمعات المحلية، ولا سيما المنظمات النسائية؛

القدرة على زيادة مشاركة المرأة في تخطيط وتنفيذ الأنشطة التي تساندها المعونة الغذائية؛

القدرة على إشراك دائرة أوسع من الشركاء الذين يحتمل أن يهتموا بالتعاون في تصميم المشروع وتوفير المدخلات الفنية وتقديم الدعم.



ويتضمن البرنامج القطري تدابير محددة للحد من هذه المخاطر أو احتوائها.

٧٥- الهدف من هذه الاستراتيجية القطرية هو أن يكون البرنامج القطري المقبل متوافقاً مع قرارات المجلس التنفيذي في خصوص المعونة الغذائية والتنمية. يختار برنامج الأغذية العالمي أكثر المجموعات جوعاً إذ يجعل مجموعة النساء والأطفال محور العمل الميداني. ويعالج هو وشركاؤه بعض التحديات الإنمائية الأساسية التي تواجه باكستان إذ يركز على التعليم الابتدائي، والصحة الأساسية والصحة الغذائية وتكوين الأصول لصالح المرأة الريفية. ويعمل البرنامج على تمكين المنفعين من حقوقهم كما تزداد الاختيارات أمامهم إذ يستعمل المناهج القائمة على المشاركة. وينبغي للبرنامج القطري المقبل أن يترجم هذه الأهداف الطموحة إلى أنشطة من شأنها أن تسمح لأكثر من نصف مليون امرأة وطفل في باكستان، ولا سيما الإناث، بالانتفاع من ثمار التنمية.